«الدفاع العراقية» تعلن إسقاط مسيرتين في الأنبار

أعلنت وزارة الدفاع العراقية، التصدي لطائرتين مسيرتين وإسقاطهما في قاعدة "عين الأسد" بمحافظة الأنبار غربي البلاد.

وقالت خلية الإعلام الأمني (تابعة للوزارة) في بيان، إن "منظومة الدفاع الجوي في قاعدة عين الأسد الجوية تصدت لطائرتين مسيرتين، وتمكنت من إسقاطهما".

ولم يذكر البيان تفاصيل أكثر عن الهجوم، فيما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه، حتى الساعة 06:10 (ت.غ).

وقاعدة "عين الأسد" تبعد نحو 90 كلم غربي مدينة الرمادي (عاصمة الأنبار)، وتعتبر أكبر قاعدة عسكرية للقوات الأمريكية في العراق، وتضم أيضا قوات عراقية.

ومنذ مقتل قائد "فيلق القدس" الإيراني قاسم سليماني بغارة للولايات المتحدة، مطلع 2020، تتعرض أهداف أمريكية بالعراق، لهجمات صاروخية متكررة، قال عنها رئيس الوزراء العراقي، إنها تستهدف إحراج الدولة"

7

Monday 7th June 2021 - 15 th year - Issue No.E 3893 الوسط E 3893 الاثنين 26 شوال 1442 هـ/ 7 يونيو 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد

alwasat.com.kw

الحكومة اليمنية: ارتفاع قتلى الهجوم الحوثي على مأرب لـ17 مدنيا

التحالف يعلن تدمير مسيّرة أطلقها حوثيون تجاه السعودية

الدفاعات الجوية السعودية

أعلن التحالف العربي في اليمن، تدمير طائرة مسيرة مفخخة، أطلقها الحوثيون باتجاه جنوبي السعودية. جاء ذلك في بيان صادر عن التحالف العربي، أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، بالتزامن مع إعلان جماعة الحوثي استهداف قاعدة جوية بالمملكة.

وأفاد البيان بـ"اعتراض وتدمير طائرة دون طيار (مفخخة) أطلقتها المليشيا الحوثية الإرهابية تجاه خميس مشيط جنوبي السعودية".

وأشار البيان إلى "استمرار المليشيا الحوثية الإرهابية، بمحاولات استهداف المدنيين والأعيان المدنية، واتخاذ الإجراءات العملياتية لحماية المدنيين والأعيان المدنية من الاعتداءات".

وفي الأثناء، أعلنت جماعة الحوثي اليمنية، استهداف قاعدة جوية جنوبي السعودية، بطائرة مسيرة من طراز (قاصف2k).

وقال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع عبر تويتر: "سلاح الجو المسير يتمكن فجر الأحد من تنفيذ عملية هجومية استهدفت قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط".

ومؤخرا، كثف الحوثيون إطلاق صواريخ باليستية ومقذوفات ومسيرات على مناطق سعودية، مقابل إعلانات متكررة من التحالف بتدميرها، واتهام الجماعة أنها مدعومة بتلك الأسلحة من إيران.

وتقول جماعة الحوثي إن هذه الهجمات تمثل ردا على غارات التحالف المستمرة ضدها في مناطق متفرقة من اليمن.

ويشهد اليمن منذ نحو 7 سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده الجارة السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

أعلنت الحكومة اليمنية، ارتفاع حصيلة قتلى قصف صاروخي حوثي على مدينة مأرب، إلى 17 مدنيا. جاء ذلك في تصريحات لوزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، نشرتها الوكالة اليمنية الرسمية "سبأ".

وقال الإرياني: "ندين ونستنكر بأشد العبارات، الجريمة الإرهابية التي ارتكبتها مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، باستهدافها محطة وقود في حي الروضة بمدينة مأرب (وسط) بصاروخ باليستي، تلاه استهداف سيارتي إسعاف هرعت لإسعاف الضحايا بطائرة مفخخة".

وأضاف أن "القصف الحوثي أسفر عن استشهاد 17 مدنيا بينهم طفلة تفحمت جثتها، وإصابة 5 آخرين".

وتابع الوزير اليمني: "الجريمة الإرهابية النكراء امتداد لمسلسل استهداف مليشيا الحوثي المتواصل والمتعمد للأحياء السكنية والأعيان المدنية في مدينة مأرب بهدف الإيقاع بأكبر عدد من المدنيين، بعد فشل تصعيدها العسكري".

وفي وقت سابق السبت، أفادت مصادر طبية حكومية للأناضول، بأن 14 مدنيا بينهم طفلة قتلوا، وجُرح 8 آخرون، إثر قصف صاروخي لجماعة الحوثيين بمدينة مأرب. ولم يصدر تعليق من قبل الحوثيين حول الأمر، حتى الساعة 20:24 (ت.غ).

ويتقاسم الحوثيون والحكومة السيطرة على محافظة مأرب. ومنذ بداية فبراير الماضي، كثف الحوثيون هجماتهم في مأرب للسيطرة عليها، كونها أهم معاقل الحكومة، والمقر الرئيس لوزارة الدفاع، إضافة إلى تمتعها بثروات النفط والغاز.

ويشهد اليمن حربا منذ 7 سنوات، أودت بحياة 233 ألفا، وبات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

الإمارات تدعو المجتمع الدولي لوقف الهجمات الإرهابية على الرياض

أعربت دولة الإمارات عن إدانتها واستنكارها الشديدين لمحاولات ميليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، استهداف المدنيين والأعيان المدنية بطريقة ممنهجة ومتعمدة في خميس مشيط بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، من خلال طائرة مفخخة، اعترضتها قوات التحالف.

وأكدت دولة الإمارات – في بيان صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي – أن استمرار هذه الهجمات الإرهابية لجماعة الحوثي يعكس تحديها السافر للمجتمع الدولي واستخفافها بجميع القوانين والأعراف الدولية.

وحثت الوزارة المجتمع الدولي على أن يتخذ موقفاً فورياً وحاسماً لوقف هذه الأعمال المتكررة التي تستهدف المنشآت الحيوية والمدنية وأمن المملكة، وإمدادات الطاقة واستقرار الاقتصاد العالميين، مؤكدة أن استمرار هذه الهجمات في الآونة الأخيرة يعد تصعيداً خطيراً، ودليلاً جديداً على سعي هذه المليشيات إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة.

وجددت الوزارة تضامن دولة الإمارات الكامل مع المملكة إزاء هذه الهجمات الإرهابية، والوقوف معها في صف واحد ضد كل تهديد يطال أمنها واستقرارها، ودعمها في كل ما تتخذه من إجراءات لحفظ أمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

وأكد البيان أن أمن الإمارات العربية المتحدة وأمن المملكة العربية السعودية كل لا يتجزأ، وأن أي تهديد أو خطر يواجه المملكة تعتبره الدولة تهديداً لمنظومة الأمن والاستقرار فيها.

سعد الحريري يحذر من «التخلي» عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

حذر رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري، من التخلي عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، جراء أزمتها المالية.

وقال الحريري في بيان له اطلعت عليه الأناضول: "نخشى أن يكون التخلي عن المحكمة الخاصة بلبنان هو تخل عن العدالة وحقوق الإنسان".

وأضاف أن ذلك "أمر من شأنه أن يشجع على الاغتيال السياسي والإفلات من العقاب وتكريس شريعة الغاب في بلد مثل لبنان يغرق في بحر من الأزمات".

ودعا الحريري في بيانه الحكومة اللبنانية إلى "تسديد ما هو متوجب عليها من مساهمة مالية، والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، والإيفاء بالتزاماته في هذه القضايا الإنسانية للعدالة الدولية".

والخميس، أعلنت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في بيان، إلغاء جلسة محاكمة لسليم عياش، المدان بالمشاركة في اغتيال رئيس وزراء البلاد السابق رفيق الحريري، بسبب أزمة مالية تواجهها.

كما أعلن ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في ذات اليوم، تعليق جميع أعمال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، حتى إشعار آخر، بسبب "أزمة مالية حادة".

والمحكمة الخاصة بلبنان هي جنائية ذات طابع دولي، اقتُرحت وأُقرت من مجلس الأمن الدولي عام 2009، للتحقيق ومحاكمة المتهمين باغتيال رفيق الحريري و21 آخرين، في 14 فبراير 2005.

السودان: «تعنت» إثيوبيا قد يجر المنطقة لمزالق لا تحمد عقباها

قالت وزيرة الخارجية السودانية، مريم المهدي، إن "تعنت إثيوبيا قد يجر المنطقة إلى مزالق لا تحمد عقباها".

جاء ذلك في سياق تعليق المهدي على أزمة سد النهضة الإثيوبي، خلال لقاء عن بعد عقدته مع وزير الشؤون الخارجية المغربي ناصر بوريطة، وفق بيان للخارجية السودانية.

وقدمت الوزيرة، خلال اللقاء "موقف السودان من الإجراءات الأحادية التي اتخذتها إثيوبيا بشروعها في المرحلة الثانية لملء السد دون التوصل إلى اتفاق ملزم حول القضايا الخلافية"، وفق البيان.

وفي 25 مايو الماضي، أعلن كبير المفاوضين السودانيين في ملف سد النهضة مصطفى حسين، أن أديس أبابا بدأت فعليا الملء الثاني، وهو الإعلان الذي نفاه آنذاك وزير المياه الإثيوبي سيليشي بيكيلي.

وأكدت المهدي "سعي السودان لحل الخلافات حول السد سلميا عبر وساطة الإتحاد الإفريقي، وأن تعنت الطرف الآخر (إثيوبيا) قد يجر المنطقة إلى مزالق لا تُحمد عقباها".

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من الجانب الإثيوبي بشأن هذه الاتهامات، غير أن أديس أبابا حملت مصر والسودان سابقا مسؤولية "عرقلة" المفاوضات المتعثرة منذ أشهر، مؤكدة أن السد لن يسبب أضرارا للبلدين، وسيستخدم في التنمية وتوليد الكهرباء. من جهته أكد الوزير المغربي، طبقا للبيان، "دعم المغرب للسودان في قضية سد النهضة". وأشار إلى عضوية بلاده للجنة التي كونتها جامعة الدول العربية لاستقطاب الدعم الدولي لموقف السودان ومصر".

وتصر إثيوبيا على ملء ثان للسد، يُعتقد أنه في يوليو وأغسطس المقبلين، بعد نحو عام على ملءٍ أول، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق.

بينما يتمسك السودان ومصر بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي، للحفاظ على منشآتهما المائية، وضمان استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه نهر النيل.

الجزائر: «السلطة المستقلة للانتخابات» تتعهد بحماية الأصوات

مسيرات الحراك تنتقل إلى خارج العاصمة الجزائرية

تعهدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالجزائر، بحماية الأصوات في الانتخابات البرلمانية المقررة 12 يونيو الجاري.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي لرئيس السلطة المستقلة للانتخابات محمد شرفي، خصص لتقييم الأسبوع الثاني من الحملة الدعائية للبرلمانيات، تابعته الأناضول.

وقال شرفي: "عهد العلبة السوداء انتهى، وانطلاق الجزائر الجديدة (شعار الولاية الرئاسية للرئيس تبون)، سيكون خلال هذا البرلمان".

ويقصد شرفي بالعلبة السوداء، نظام المحاصصة والتزوير، الذي ساد في الانتخابات السابقة، واتهامات للسلطة الحاكمة بأنها توزع المقاعد بين المتنافسين وأحزاب موالية، دون الأخذ بالنتائج الحقيقية للتصويت.

وأكد شرفي أن "سلطة الانتخابات جاهزة من كل النواحي بما فيها الالتزام القانوني والأخلاقي لحماية أصوات الناخبين".

ويتنافس حاليا، في الحملة الدعائية التي انطلقت يوم 20 مايو الماضي، 22 ألفا و554 مترشحا، على 407 مقاعد للمجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان).

وينتمي هؤلاء المتنافسون إلى 2288 قائمة مرشحين، منها 1080 قائمة حزبية، و1208 قوائم مستقلة، في حين بلغ عدد النساء المرشحات 5 آلاف و744 امرأة.

وفي 12 مارس الماضي دعا الرئيس عبد المجيد تبون، إلى انتخابات نيابية مبكرة بعد حله البرلمان، مطلع الشهر ذاته.

سار آلاف من الجزائريين الجمعة في العديد من المدن تضامناً مع معتقلي الرأي وضد الانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو ، بينما منعت الشرطة أي تظاهرات في العاصمة.

وانتشرت قوات الشرطة بأعداد كبيرة في الشوارع الرئيسية لوسط مدينة الجزائر العاصمة، مانعة أي تجمع للمتظاهرين وخصوصاً المصلين المغادرين للمساجد بعد صلاة الجمعة، موعد المسيرات الكبرى منذ إطلاق الحراك في 22 فبراير).

ومع ذلك فقد تمكن عشرات من المتظاهرين من تنظيم مسيرة في حي ديار الجماعة بالضاحية الشرقية للعاصمة، لكن سرعان ما فرقتهم قوات الشرطة.

أما في تيزي وزو أهم مدن منطقة القبائل الواقعة على بعد 100 كلم شمال شرق الجزائر، فقد سار الآلاف في يوم الجمعة الـ120 الذي خصصوه للتضامن مع معتقلي الرأي، بحسب صور نشرها ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان الشعار الأبرز في المسيرة التي جابت شوارع وسط المدينة بدون أن تعترضها الشرطة، "أيها المعتقلون لن نتوقف" حتى يتم إطلاق سراحهم.

احاجاجات سابقة في الجزائرة

والشعار نفسه رفعه المتظاهرون في بجاية والبويرة بمنطقة القبائل، إضافة الى شعار "لا انتخابات مع العصابات" مع لافتة كبيرة كتب عليها باللغة الفرنسية "لا للانتخابات".

وبحسب نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد صالحي فإن عدد المعتقلين الموجودين في السجون الجزائرية بسبب الحراك بلغ 214.

ودعا ناشطون الى تخصيص يوم الجمعة الـ120 للحراك للتضامن الدولي مع المعتقلين عبر هاشتاغ #الحرية_لمعتقلي الرأي "أولئك المنسيين من الحملة الانتخابية" التي بدت باهتة قبل أسبوع من انتهائها.

ومع اقتراب موعد الاقتراع، قرر النظام إنهاء الحراك المناهض له متهماً اياه بأنه أداة تستغلها "أطراف أجنبية" معادية للجزائر.

وحظر النظام بحكم الأمر الواقع التظاهرات مع تصعيد عمليات التوقيف والملاحقات القانونية التي تستهدف معارضين سياسيين وناشطين ومحامين وصحافيين.